لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول:

سِلْسلةٌ مِنَ المُتشابِهَات البَارَاسَايكُولوجيّة

بقلم: طلال أبو غزالة

إن تحليل البيانات فنّ، لا يختلف عن فنّ الإدارة، ولا أظن أن تشابه التّصريحات بين شخص وآخر، هو محض «تخاطر» فقط، بل هو من تأثّر العالم أجمع بمصالح مشتركة، فما يهتم به في الشّرق، لا ينفصل عما يهتم به في الغرب.

وكنت قد سبقت بتصريحات استنتجتها من مختلف ما حللته وقرأته ووعيته عن مراكز الدراسات والبحث في العالم... مصورةً الأحداث التي جرت بين عامي ٢٠٢٠/٢٠٢١ التي شابهتها فيما بعد بالتّخاطر تصريحات عدد من المسؤولين.. فقد صرّحت في ١٩ كانون الثّاني ٢٠٢٠ عن «الحرب الأميركيّة الصينيّة»، وقلت: «إنّها ليست كالحربين العالميتين؛ فلا جيوش ستعبر أراضي الأخرى، بل هي احتكاكات عسكريّة في بحر الصين، وستكون محدودة الطّابع.

ثم توالت الأخبار حول هذه الحرب، فنُشر في ٢٧ آب ٢٠٢٠ عن إطلاق (بكّين) لحاملات طائراتها رغم تحذيرات الولايات المتحدة، كما نُشر مرور المدمّرة الأميركيّة عبر مضيق تايوان، وتحذير الصين لها، وتراشق الطّرفين بالاتّهامات!

وقد صرّحت في ٣٠ أيار ٢٠٢٠ عن «أزمة الديمقراطيّة»، وفقدانها لـ«أمّ» ترعاها وتزايد تهديدات «الشّعبويّة» لها.. وهذا ما صرح به الرئيس الأميركي (جو بايدن) بعد تبرئة سلفه (دونالد ترامب) قائلًا: «إن الديمقراطيّة هشّة، وإنّها بحاجة لمن يدافع عنها»، واتّهم روسيا في ١٩ شباط ٢٠٢١ بمهاجمة ديمقراطيّة أميركا، وإضعاف مشروعها في حلف شمال الأطلسيّ؛ لأنّه من الأسهل عليها تهديد دول وحيدة بدلاً من التّفاوض معها مجتمعة!

ولقد صرحت في ٢٩ آذار ٢٠٢٠ عن «وباء الكورونا» الذي يشكّل أزمة عالميّة لن تنتهي بسهولة! وستستمر إلى وقت طويل، حددته في ١٩ نيسان ٢٠٢٠ بأربعة أعوامٍ مستبعداً أن يعود عالمنا نظيفاً كما كان من جديد!

ووافق تصريحي لعدد السنوات في ١٣ أيار ٢٠٢٠ كبار علماء منظمة الصّحة العالميّة، مرجحين أن كورونا قد لا يختفي أبداً! ومنهم (سوميا سواميناثان).

وصرّحت في الأول من شهر أيار ٢٠٢٠ عن «أزمة المناخ العالميّة التي تهدّد الوجود البشريّ»، وأشرت إلى انسحاب أميركا من اتّفاق باريس وخطورته! وهو تصريح (بيل غيتس) نفسه في ٦ أيلول٢٠٢٠، حين وجّه العالم إلى محاربة خطر الاحتباس الحراريّ؛ لأنه سيكون أقسى من خطر كورونا!

كما شهدنا في ٢٠ كانون الثّاني ٢٠٢١ كيف أعاد الرئيس الأميركي (جو بايدن) بلاده إلى اتفاق باريس؛ من أجل محاربة تغيرات المناخ.. وكيف حذّر البشر من أزمة تغيرات المناخ! التي جعلته يضع أميركا في «حالة استعداد»؛ من أجل مواجهتها.

وأخيراً فقد تحدثتُ في ١١ تشرين الأول ٢٠٢٠ عن «(مارك زوكربيرغ) الرجل الأكثر تأثيراً في أحداث العالم»، وكان حديثي بمناسبة «انتخابات أميركا»، وقلت إن له التأثير الأكبر بها من خلال ما سبيتُ في الفيسبوك، ووصفته بـ«سلطان الإعلام»! ثم تبع تصريحي منشور له في ٧ كانون الثاني ٢٠٢١ يشير فيه إلى موافقته على تعليق حسابات الرئيس الأميركي (ترامب) بعد مخاطبته مؤيدين له هاجموا مبنى الكونغرس!

وهكذا ففي العالم اليوم مؤثرات، وأزمات، لم تكن موجودة من قبل، وإن بعضها قد صنعته أيدينا.. على أنه وإن لم تصنع البعض الآخر أيدينا مثل وباء كورونا.. فإننا بأنانيتنا، وانفرادينا.. ساهمنا في سيطرتها على كوكبنا، بدلاً من الإسراع في ترحيلها!

الصادرات السورية عبر «عرعر» بحر الأسبوع القادم

هل سيؤدي إيقاف التصدير عبر الأردن إلى انخفاض أسعار الخضر والفواكه؟

| رامز محفوظ

بيّن الخبير الاقتصادي عمار يوسف في تصريح لـ«الوطن» أنه من المفترض مع إيقاف منح شهادات المنشأ للمصدرين وبالتالي إيقاف تصدير الخضار والفواكه عبر معبر جابر إلى دول الخليج أن تنخفض أسعار الخضر والفواكه.

ولفت إلى أن عملية تصدير الخضار والفواكه ساهمت في ارتفاع أسعارها في الأسواق.

يوسف بيّن أن المشكلة الكبرى في التصدير أن عائداته تذهب للتاجر ولا تعود إلى الحكومة.

وأوضح أن عمليات التصدير دائماً كانت ممنهجة وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق وبالتالي هي مضرة أكثر من أنها مفيدة وبمجرد الحديث عن التصدير ترتفع الأسعار بشكل فوري بغض النظر عن الكمية المصدرة.

وأشار إلى أن انعكاس إيقاف التصدير عبر معبر جابر ولو بشكل مؤقت يعتبر إيجابياً بالنسبة للمواطن ويجب أن يؤدي حتماً لتخفيض الأسعار لكن للأسف من المتوقع ألا يقوم التجار بتخفيض الأسعار، لافتاً إلى أن المواطن اعتاد ارتفاع الأسعار ولو انخفض سعر الصرف أو توقف التصدير والذي من المفترض أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

وأشار إلى أن التصدير يكون إيجابياً ومفيداً عندما تذهب وارداته إلى خزينة المصرف المركزي لكنها للأسف تصل إلى التاجر ويستفيد منها التاجر على حين أن الحكومة لا تستفيد منها.

وختم يوسف بالقول إن تسعير الخضار والفواكه في سورية لا يتم بناءً على العرض والطلب إنما على أهواء بعض تجار سوق الهال، مطالباً بضرورة كسر حلقة سوق الهال حيث من المؤكد أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

بدوره رأى عضو لجنة تصدير الخضار والفواكه في دمشق أسامة قزيز بأن إيقاف تصدير الخضر والفواكه عبر معبر جابر هو إجراء جيد لكنه لم يؤثر في الأسعار ولم يؤد إلى انخفاضها اليوم باعتبار أن قرار إيقاف التصدير صدر أول من أمس، متوقعاً في حال استمرار إيقافه أن تنخفض أسعار الخضر والفواكه اعتباراً من يوم الأحد القادم.

وبيّن في تصريح لـ«الوطن» أن تصدير الخضر والفواكه لم يقف بشكل نهائي رغم قرار الإيقاف عبر معبر جابر باعتبار أنه مازال مستمراً عبر العراق.

وأكد أن التصدير عبر العراق لم يزد على الرغم من إيقاف التصدير عبر معبر جابر باتجاه دول الخليج، لافتاً إلى أن التصدير عبر العراق لن يزداد إلا في حال انخفاض أسعار الخضار والفواكه، مبيناً في الوقت نفسه أن ما يذهب إلى العراق خلال الفترة الحالية من الخضر والفواكه بحدود ٥٠ براداً يومياً فقط.

وبالنسبة للبرادات العالقة عند معبر جابر بين قزيز أنه تم تكثيف عدد البرادات التي تدخل عبر المعبر باتجاه دول الخليج حالياً حيث يتم إدخال ١٠٠ براد بشكل يومي لـ«الأردن، وتعرضت لخطر تلف الخضار والفواكه داخلها، وتم طرح حل بديل لعبر نصيب جابر بأن يتم التوجه نحو التصدير عبر معبر عرعر الحدودي مع العراق أو عن طريق مرفأ طرطوس وذلك عبر باخرة ضخمة.

السواح لـ«الوطن»: الحكومة العراقية وافقت على بدء التصدير عبر معبرين

| الوطن

أكد رئيس المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب في سورية محمد السواح أن الشاحنات السورية المحملة بالصادرات بدأت بالدخول إلى الأراضي الأردنية باتجاه مقاصدها.

وأوضح السواح في تصريح لـ«الوطن» أن أزمة الشاحنات العالقة بدأت بالحل وستعود الصادرات لوضعها الطبيعي، منوهاً ببدء دخول الشاحنات أمس إلى الجانب الأردني، وأنه تم تمديد ساعات الدوام في معبر جابر من الجانب الأردني حتى الساعة الثامنة مساء بما في ذلك فحص الـ«بي سي آر» بما سيتيح المجال لزيادة عدد السيارات الداخلة إلى المعبر وتنشيط متسارع لحركة عبور الصادرات السورية باتجاه الاسواق في الخليج.

وأكد على التواصل الدائم من الجهات الحكومية والخاصة بين البلدين لتسهيل الصادرات السورية وتجاوز أي مشكلة قد تواجه العمل.

وحول بدء التصدير عبر معبر عرعر على الحدود مع العراق أكد أنه يتم العمل على بدء التصدير عبر معبري عرعر وصفوان يتم التصدير من احدهما عبر الأراضي العراقية إلى الكويت والآخر إلى السعودية، كاشفاً عن صدور القرار الخاص ببدء العمل عبرهما عن الحكومة العراقية، مضيفاً: والآن ننتظر صدور التعليمات التنفيذية من اللجنة المسؤولة على الترانزيت في العراق.

وأكد السواح على التواصل المستمر لمكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين العرب مع تجار سوق الهال والجهات المعنية لحل أي معوقات تواجه حركة التصدير ومرور الشاحنات.

وكان نحو ٧٠٠ براد صدرت عقد معبر نصيب – جابر ولم يسمح لها بالدخول لـ«الأردن، وتعرضت لخطر تلف الخضار والفواكه داخلها، وتم طرح حل بديل لعبر نصيب جابر بأن يتم التوجه نحو التصدير عبر معبر عرعر الحدودي مع العراق أو عن طريق مرفأ طرطوس وذلك عبر باخرة ضخمة.

٨٠ شاحنة عفش مع سائقيها تقطعت بهم السبل في العراء على الحدود الأردنية

| عبد الهادي شباط

عشرات سائقي الشاحنات تواصلوا مع «الوطن» لحل مشكلتهم العالقة في معبر نصيب منذ أكثر من شهرين إثر منع أكثر من ٨٠ شاحنة محملة بالعفش من الدخول عبر مركز نصيب الحدودي على حين لا يسمح لهم الجانب الأردني بالعودة من حيث قدموا وفي المحصلة علقت هذه الشاحنات مع سائقيها على الحدود منذ شهرين من دون أن يسمح لهم بالدخول أو العودة وهو ما سبب لهم خسارات كبيرة بسبب تعطل شاحناتهم عن العمل إضافة للظروف القاسية اليومية لجهة صعوبة الخدمات وتوفر الاحتياجات اليومية لهم.

وفي متابعة للموضوع كشف مصدر في الجمارك أنه بعد قرار رئاسة مجلس الوزراء بعدم السماح لهذه الشاحنات بالدخول لم يعد ممكناً لإدارة الجمارك التعامل مع هذه الشاحنات أو إدخالها وعن كيفية الحل بين أنه حالياً لا يمكن التعامل مع حمولة هذه الشاحنات والتي لا تحمل «منافست» إلا على أنها مهربات وهو ما لا يقبل به أصحاب العفش لأن ذلك سيرتب عليهم غرامات مالية كبيرة، وأن الحل الذي يمكن تنفيذه في مثل هذه الحالة الخاصة هو فرض رسم مقطوع على هذه الحمولات من العفش والسماح لها بالدخول وهو ما يحتاج لقرار استثنائي.

بينما اعتبر سائق أحد الشاحنات الذين تواصلوا مع «الوطن» أنه كان لابد من منح مهلة قبل تنفيذ القرار الحكومي بعدم السماح بإدخال العفش للمغتربين السوريين لتتمكن الشاحنات التي كانت بطريقها نحو الأراضي السورية من المرور والسماح لها بالدخول بدلاً من تنفيذ القرار فوراً والتسبب بحالة ترك ٨٠ شاحنة مع سائقيها في العراء.

وفي اتصال لـ«الوطن» مع مدير في الجمارك بين أنه طلب من الجمارك إعداد مذكرة ومشروع قرار يشتمل على إعادة النظر في القرار الحكومي السابق الذي منع إدخال العفش للمغتربين والذي اعتبر الكثير أنه خالف قانون الجمارك، مبيناً أن مشروع القرار ينص على تقيد أكثر لحالة إدخال العفش ضمن محددات تحول دون استغلال مثل هذا القرار لإدخال بضائع غير مسموح بها أو التهرب من الرسوم الجمركية، كاشفاً أن مشروع القرار الجديد يشتمل على اشتراط إرسال إنهاء الإقامات العائدة للسوريين المغتربين العائدين للبلد بصحبة عفشهم بطرق رسمية عبر السفارة بشكل موثق، إضافة للتشدد في تنفيذ وإجراء عمليات التفتيش الفعلية والدقيقة لحمولات العفش القادمة مع المغتربين السوريين والتأكد منها والتعامل مع أي بضائع خارج ذلك على أنها مهربات وتعرض الناقل وصاحب البضاعة للتبعات القانونية لذلك وفق الأنظمة والتعليمات الجمركية المعمول بها حالياً.

ويرجح الكثير من المتابعين للعمل الجمركي أن قرار رئاسة مجلس الوزراء الذي تم بموجبه منع إدخال العفش للمغتربين السوريين الذين أنهوا إقاماتهم في الدول التي كانوا يقيمون بها جاء على خلفية التحقيقات والتوقيفات التي حصلت مؤخراً في الجمارك والتي طالت الكثير من المسؤولين وخاصة في الأمانات الحدودية من أمناء لهذه الأمانات ورؤساء أقسام وكشافين بسبب التجاوزات الحاصلة في هذه الأمانات وخاصة فيما يتصل بإدخال العفش.

وحول السماح للأفراد بالتنقل بين الأردن وسورية عبر منفذ نصيب بين أن التنقل مع الأردن مازال يقتصر على تبادل البضائع والشحن، إضافة إلى المستثمرين وبعض الموافقات التي تقتضيها الضرورة، علماً أن الجانب السوري يسمح بدخول القادمين من الأردن على حين يشترط الجانب الأردني السماح بدخول عفش موثق، إضافة للتشدد في تنفيذ منح الموافقة على دخول الأراضي الأردنية.

يومياً إنتاج سورية من الخبز ٥ ملايين ربطة ٦٠ بالمئة منها ينتجه القطاع العام

معاون وزير التموين لـ«الوطن»: آلية الربط المكاني للتوزيع ليس لها أي علاقة بتحديد مخصصات الفرد

| محمد راكان مصطفى

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان أنه سوف يتم البدء من بداية الشهر الحالي بتوسيع استخدام البطاقة الالكترونية في المنطقة الجنوبية لتشمل محافظات درعا والقنيطرة والسويداء.

وبيّن سليمان أنه وبعد تطبيق آلية توزيع مخصصات الخبز وفق الربط المكاني في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة، ، سوف يتم في العشرين من آب المقبل البدء بتطبيق المرحلة الثانية للربط المكاني لتشمل محافظات دمشق وريفها ودرعا والقنيطرة والسويداء، وذلك بسبب التداخل بين مناطق المحافظات الجنوبية.

وأشار معاون الوزير إلى أنه سيتم بعد ذلك التوسع بتطبيق الآلية في حمص ودير الزور وبقية المحافظات ليتم الربط المكاني في العشرين من أيلول أو بداية تشرين الأول كحد أقصى في المحور الشمالي وبذلك يكون تم تطبيق الآلية لتشمل جميع المحافظات.

وبيّن سليمان أنه تتم الآن دراسة طريقة التسليم بحيث يتم تحديد مدد التسليم وطريقة توزيع مخصصات البطاقة على الأيام، كاشفاً أن قرار تنظيم طريقة التوزيع سيصدر الأسبوع القادم.

وأكد سليمان أن آلية الربط المكاني للتوزيع ليس لها أي علاقة بتحديد مخصصات الفرد، مؤكداً عدم وجود أي نقص بمواد صناعة الرغيف، منوهاً بحرص الدولة على تأمين مخصصات كل فرد من الخبز عبر كافة المنافذ المتاحة، موضحاً أن تحديد مخصصات الفرد يتم تحديدها وفق دراسة خاصة ومعمقة تتم بالتنسيق بين المؤسسة العامة للمخابز ومديرية المواد وهيئة تخطيط الدولة واللجنة الاقتصادية وفق معايير معينة وواضحة.

وأوضح سليمان أن الآلية ليست بجديدة وهي استكمال لآلية أتمتة التوزيع للمواد المدعومة والتي تم البدء بها منذ أكثر من عام ونصف العام من خلال توزيع المواد عبر السورية للتجارة بداية شهر شباط من العام الجاري، مشيراً إلى أنه بعد لحظ وجود ازدحام على منافذ التوزيع تم إصلاح الموضوع واستكمال المشروع بإرسال الرسائل لتبلغ المستفيد بموعد استلام مخصصاته.

ولفت سليمان إلى أنه تم البدء بأتمتة مخصصات الخبز بتاريخ نيسان من العام ذاته التي تم بموجبها ضمان حق المواطن لحصته من الخبز المدعوم بموجب البطاقة الإلكترونية، مضيفاً: ولكن وصلت شكوى من عدم حصول مواطنين على مخصصاتهم من المادة إما بسبب الازدحام أو لعدم إيجاد المادة لدى المعتمد تحت مبرر أنه قام ببيع الكمية، ما اوجب ضرورة التساؤل من أين يستطيعون الحصول على الخبز وبشكل فعلي، وبحيث لا تكون هناك مزاجية عند المعتمدين ببيع المادة لمن يريدون وحرمان آخرين.

وبيّن سليمان أن آلية التوزيع المكاني للخبز تهدف إلى العدالة في التوزيع وتضمن للمواطن حصته عند المعتمد الذي يريد ويلغي المزاجية في التوزيع حيث لا يمكن للمعتمد بيع مخصصات المواطن المحجوزة لأحد آخر، لأنه لا تفتح بطاقة غير مخصصة لها الكمية لدى المعتمد مشيداً أن مشروع البطاقة الذكية الذي يلقى استحسان المواطن لحسن المعاملة ولتقديمه المادة بجودة جيدة على حساب خسارة مراكز أخرى لهذه الكميات، معتبراً أن هذا الإجراء من شأنه أن يشجع المخابز على رفع جودة الإنتاج وبدفع المعتمدين للاهتمام بنقل الخبز بطريقة صحيحة لإيصاله بجودة جيدة إلى المستهلك.

المعتمدين بيّن سليمان أن دور الوزارة هو جميع المواطنين، مضيفاً: ورغم ذلك بوجود أحد يحصل على المادة أكثر من غيره، مشيراً إلى أن الكثير من المواطنين يسبب ذلك لا يحصلون على جزء كبير من مخصصاتهم، موضحاً أن الربط المكاني يتيح للمواطن الحصول على كامل مخصصاته، وفي حال رغبته بعدم استجراره كامل الكمية فإن الوفر يعود إلى الخزينة وليس بإمكان أي شخص استغلال الكمية بطريقة أو أخرى.

وأكد معاون الوزير أنه لا توجد رسائل لاستلام مخصصات الخبز من مراكز البيع، وإنما يتم اختيار المعتمد عبر المنصات الإلكترونية الخاصة بالبطاقة (تطبيق وين – قناة تغرام – موقع مركز الخدمة الذاتية – خدمة USSD) وحجز الكمية المطلوبة، موضحاً أنه تم ترك قرار توزيع المعتمدين للمحافظين لتغطية كامل مناطق المحافظات جغرافياً، منوهاً إلى ترك الحرية للمواطن باختيار مركز البيع الذي يرغبه.

وعن الحلول الموضوعة لازدحام مخابز دمشق سبب عدم تغطية كل مناطق ريف دمشق بالمخابز، أكد سليمان أن إنتاج المحافظتين من الخبز كاف، مشيراً إلى أن عملية توزيع الإنتاج على نقاط البيع هي التي تحتاج إلى حل، وبين أنه تم الطلب من دمشق وريفها توسيع نقاط البيع وزيادة المعتمدين بحيث يتم تأمين وصول المادة إلى المخصصات لأصحابها أوضح أنه بحاسب بموجب القانون رقم ٨ بجرم الاتجار بمادة مدعومة.

وأكد سليمان إنتاج المخابز كميات تكفي جميع المواطنين، مشيراً إلى أنه سيتم تزويد المخابز والمعتمدين بالكميات التي تتوافق والطلبات المسجلة لديهم، مضيفاً: ووفقاً للحاجة سيتم زيادة مخصصات المخبز، أو تخفيضها.

وأشار هزاع إلى أن معظم الضبوط التموينية تنظم بحق المعتمدين والمخابز الخاصة، لافتاً إلى ضبط حالات اتجار بالدقيق التمويني، وذلك بعود لقيام بعض المخابز الخاصة بتخريج وهمي بموجب بطاقات لكميات لا يتم إنتاجها فعلياً، ما يحقق وفراً بالدقيق يتم بيعه بطريقة غير شرعية، ما يؤدي بقاطني تلك المناطق للاتجاه ببطاقاتهم إلى مخابز خارج الحيز الجغرافي لسكنهم والتسبب بالازدحام عليها، عدا عما يتحملونه من أجور نقل بالانتقال إلى مخابز دمشق، إضافة لحرمان مواطنين من الحصول على مخصصاتهم.

وأوضح أن عدم التزام بعض مخابز القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة الضغط على مخابز القطاع العام، مشيراً إلى أن مخابز دمشق العامة تؤمن يومياً ٧٧ ألف ربطة لبطاقات من ريف دمشق، ضارباً مثلاً أن مخبز الزاهرة تم رفع إنتاجه إلى ١٤ طناً يومياً ليتاح له رفع مناطق ريف دمشق في المناطق القريبة منه بـ٦٠٠٠ ربطة يومياً.

ولفت هزاع إلى وجود فائض كبير بإنتاج الخبز وذلك يقوم بعض المعتمدين بالاتفاق مع بعض المواطنين بإعطائهم جزءاً من مخصصاتهم مجاناً مقابل حصولهم على باقي الكمية والاتجار بها وبيعها للمطاعم أو يتم بيعها كخبز علفي.

وأكد أن الآلية الجديدة ستحد من عمليات الاتجار بالدقيق وستحد من مظاهر الاتجار بمادة الخبز أمام المخابز حيث وصل سعر الربطة في بعض المناطق إلى ١٠٠٠ ليرة، كما ستلزم أصحاب المخابز الخاصة المعروفة بمخالفاتها بإنتاج كامل مخصصاتهم من المادة، وتحد من حالات الاتجار بالخبز العلفي.

وبيّن هزاع أن المخابز تنتج ٤٥٠٠ طن دقيق بمعدل نحو ٥ ملايين ربطة يومياً حصة القطاع العام منها بين ٥٥ إلى ٦٠ بالمئة.

وحول الحالات الخاصة (طلاب- عسكريين- والعائلات غير الحاصلة على البطاقة الإلكترونية) بين هزاع أنه سوف يستمر العمل في المرحلة الحالية وفقاً للطريقة المطّبقة، بحيث يتم تسليمهم مخصصاتهم بناء على كتاب من الوحدة الإدارية (محافظة- بلدية- مختار) على أن يتم العمل مستقبلاً على إصدار بطاقات إلكترونية لهذه الحالات.

وأشار إلى أن مخصصات الجهات الحكومية كالمشافي ودور الرعاية الاجتماعية... يتم توطين مخصصاتها في نقاط البيع كما يتم توطين مخصصات العائلات.

وأكد هزاع اتخاذ إجراءات للحد من الهدر عبر تخفيض الخبز العلفي الناتج عن سوء الإنتاج، كاشفاً عن إصدار قرار بتخفيض الهدر من ٥ بالألف إلى ٣ بالألف، كما يتم التشديد على مراقبة دقيق الفرن.

وفي سياق موازٍ تشير معلومات لـ«الوطن» إلى أن الارتفاع الكبير الذي طرأ على العديد من السلع والمنتجات ومن بينها الخبز السياحي، ترافق مع ازدياد ملحوظ بعدد البطاقات الإلكترونية العائلية.

ويرى البعض أن سبب هذه الزيادة هو رغبة العديد من المواطنين بالحصول على مخصصاتهم من المواد المدعومة التي توزع عبر مؤسسات السورية للتجارة، ومن الخبز الذي تجاوز سعر الكيلو الألفي ليرة سورية، ما شكل عبئاً كبيراً أجبرهم على تغيير سلوكهم الاستهلاكي، واستخراج البطاقة الإلكترونية للحصول على مخصصاتهم من الخبز التمويني.

> • لا توجد رسائل لاستلام مخصصات الخبز من مراكز البيع ويتم اختيار المعتمد عبر المنصات الإلكترونية
>
> • بعد اللاذقية وطرطوس وحماة الربط المكاني لتوزيع الخبز في المنطقة الجنوبية عبر ٥ محافظات

مدير عام السورية للمخابز: ستحدّ من عمليات الاتجار بالدقيق والخبز